علل الترجيح في كتب النحاة
الأسماء المعربة المرفوعة أنموذجاً

أ. م. د. نافع علوان بهلول م. م. وعد دليان أنور
جامعة تكريت/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد:

فإنَّ من فطرة الإنسان التي فطر الله تعالى الناس عليها أن يسأل عن سبب كل شيء ، وكان ليس من البعيد أن تنتقل هذه الظاهرة إلى اللغة العربية ، ثمَّ نبدأ بالسؤال عن سبب كل حكم نحوي ، ولاسيما إذا كان السبب في بيان على الترجيح .

لذا يقوم هذا البحث بالوقوف على العلل التي من خلالها رجحوا مسألة على مسألة أخرى ، وأصل هذا البحث مستل من أطروحتي ووسمته بـ **(علل الترجيح في كتب النحاة الاسماء المعربة المرفوعة انموذجا)** ، إذ قسمت العمل في هذا البحث على مبحثين سميت الأول: (الترجيح وما يتعلق به) ، وقسمته على مطلبين ، درست في الأول ، معنى (الترجيح) في اللغة والاصطلاح ، أما الثاني فقد كان في بيان مدلوله عند الأصوليين ، أما المبحث الثاني فقد أسميته (علل الترجيح في الأسماء المعربة المرفوعة)، وقسمته على مطلبين ، الأول فيما تتصل بالمبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبه والثاني في النواسخ ، وختمته بخاتمة ذكرت فيها نتائج البحث ، ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع .

وبعد فإن وفقت فيه فبتسديد من الله تعالى ، وذلك أملي ، وإن قصرتُ عن ذلك ، فحسبي أني حاولت .

والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على رسول الله ...

المبحث الأول

الترجيح وما يتعلق به

المطلب الأول

الترجيح لغة واصطلاحاً

1- الترجيح لغة : وهو مأخوذٌ من (رَجَحَ) قال الخليل(175هـ)، : ((رجحتُ بيدي شيئاً : وزنته ونظرت ما ثِقْلَهُ . وأرجحتُ الميزان : أثقلتهُ حتى مال . وَرَجَحَ الشيء رجحاناً ورُجوحاً)) [1]. ومعنى هذا الأصل عنده ، معرفة وزن الشيء ، وثقله حتى يُرجح أحد الطرفين على الآخر . وتابعه الأزهري (370هـ)، في المعنى نفسه، إلا أنّه زاد عليه ، معنىً آخر ، إذ قال : ((والترجّح ، وهو التذبذب بين شيئين)) [2]، أي عدم التثبّت في الميل إلى أحد المرجحين . وتابعهما ابن فارس (395هـ) ، محدداً أصل اللفظة ، إذ قال : ((رَجَحَ : الراء والجيم والحاء أصل واحد ، يدل على رزانةٍ وزيادة ، يقال : رَجَحَ الشيء وهو راجح ، إذا رزنَ ، وهو من الرجحان)) [3]، إذ دلّ كلامه على دقّة وزيادة أحد المرجحين على الآخر ، والميل إليه ، وهذا ما أوضحه الجوهري (398هـ) ، إذ قال : ((ورجَّحتُ ترجيحاً : إذا أعطيته راجحاً)) [4]، وفي المعنى نفسه تابعهم الزمخشري (538هـ) ، وابن منظور (711هـ) ، والفيروز أبادي (817هـ) [5].

وتبين مما تقدم أن اللفظة في أصلها اللغوي ، تدل على الميل إلى أحد الطرفين ، فضلاً عن تفضيله وتقويته .

2. الترجيح اصطلاحاً : قال السيد الجرجاني(816هـ) : ((الترجيح : إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر)) [6]، أي بيان قوة أحد الدليلين على الآخر . وقال السيوطي (911هـ) : ((الترجيح : تقوية إحدى الإمارتين على الأخرى ، ليُعمل بها)) [7]. بمعنى تقوية أحد الأمرين أو الرأيين بالأدلة ، والعمل به في

الأحكام . وهذه القوة والمزْية ما أكده زكريا بن محمد الأنصاري (926هـ) ، إذ قال : ((الترجيح : إثبات مزية لأحد الدليلين على الآخر)) [8]. وهم بذلك متفقون على أنّ الترجيح : هو تقوية وتفضيل وتغليب وبزيادة أحد الدليلين على الآخر ، وهو ما يؤكده المدلول اللغوي للّفظة .

المطلب الثاني

الترجيح عند الأصوليين

لم يختلف معنى الترجيح عن المعنيين المتقدمين ، فكيفيته عند الأصوليين تعتمد على شيئين ، أحدهما : النقل ، والآخر : القياس ، أمّا الترجيح في النقل فيكون في شيئين : أحدهما الإسناد والآخر المتن . فأمّا الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، وتكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر ، وأمّا في القياس فأن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من نقل أو قياس [9].

وعلى هذا يمكن القول إنّ الرأي الراجح ، يعتمد على أحد أركان الاستدلال ، إمّا النقل أو القياس ، مما يجعله يرتقي إلى مستوى القبول .

المبحث الثاني

علل الترجيح في الأسماء المعربة المرفوعة

المطلب الأول

المسائل المتصلة بالمبتدأ والخبر

الأول / المبتدأ :

1. رافع المبتدأ :

ذهب سيبويه (180هـ)، والمبرد (285هـ)، وابن السراج (316هـ) إلى أن رافع المبتدأ ، هو الابتداء[10]. في حين جعل الكوفيون الخبر عاملاً في المبتدأ ، والمبتدأ عاملاً في الخبر[11].

والرأي الأول ، رجحه ابن الوراق (381هـ) معتمداً على (علة الزوال) ، إذ قال : ((والصحيح ما بدأنا به .... فمتى دخل عامل لفظي ، على المبتدأ زال العامل الذي هو التعرية ، فلم يدخل عامل على عامل)) [12]، إذ جعل عامل (الإبتداء) ، هو الرافع للمبتدأ ، لأنّه أزال عامل التعرية . وتابعه ابن عصفور (669هـ) وزاد على علتي الابتداء والتعرية ، علة (الإسناد) ، إذ قال : ((لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّى قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدّوا ولم يقصدوا الاخبار باسماء العدد ولاعنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يقطف بعضها على بعض كانت موقوفة ، فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة . وكذلك المبتدأ ، ارتفع لتعريه مع تركيبه بالاخبار عنه ، إذن قد ثبت أن التعري رافع)) [13]، إذ يرى أنه ارتفع لتعريه مع تركيبه بالاخبار عنه . وبعد عرض هذه الأقوال تبين أنّ الرأي الأول هو الأقرب في المسألة ، لقربه من القياس ، لأن الابتداء عامل في المبتدأ ، ووجب

أن يعمل في الخبر قياساً على غيره من العوامل ، مثل ((كان)) وأخواتها ، و((إنّ)) وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر .

2- رفع الاسم بعد ((حيث)) :

ذهب سيبويه إلى رفع الاسم بعد ((حيث)) على الابتداء ، إذ قال : ((والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس)) [14].

تابعه السيرافي (368هـ) ، مرجحاً ما ذهب (بعلة النظير) : ((لأنها قد تخرج من معنى المجازاة إلى أنّ ما بعدهما مبتدأ وخبر : ((لقيته حيث زيدٌ جالس، فيكون ، نظيرها من الزمان ((إذ)) كقولك : ((لقيته إذ زيدٌ جالس)))) [15]. إذ جعل ((حيث)) نظير ((إذ)) عندما رفع الاسم بعدها ، وتابعه الأَعلم الشنتمري (476هـ) للعلة نفسها [16]. وعلى مذهبهما جاء مذهب ابن يعيش (643هـ) ، إذ قال : ((والذي أراه أن ذلك جائز في ((حيث)) ، لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، تقول : لقيته حيث زيدٌ جالس ، فتكون نظيرة ((إذ)) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدهما ، نحو قولك : ((لقيته إذ زيدٌ جالس)))) [17]. إذ اعتمد على (النظير) ، عندما رفع الاسم بعد ((حيث)) .

ولأن ما اعتمد عليه المرجحون من العلل القياسية ، لذا فهذا الرأي أكثر قبولاً في الترجيح .

الثاني : الخبر :

1- رافع الخبر :

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، أمّا البصريون فمنهم من جعل الابتداء هو العامل وحده ، ومنهم من رفعه بالابتداء

والمبتدأ معاً ، في حين ذهب آخرون إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء [18].

وما ذهب إليه البصريون ، رجحه الثمانيني (442هـ)، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة الافتقار) ، إذ قال : ((لأن الخبر يفتقر إلى تقدم الابتداء والمبتدأ ، فإذا كان يفتقر إلى تقدمها عليه فليس أحدهما بان يرفعه أولى من الآخر ، فإما أن يشتركا في رفعه أو يسقطا ، وقد ثبت رفعه فلابد أن يكون مجموعهما قد رفعه)) [19]، إذ يرى أنّ الخبر لما افتقر إلى تقدم المبتدأ والابتداء معاً رُفِع الخبر.وتابعه المجاشعي (479هـ) إلا أنّه رجح القول الثاني من قولي البصريين ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعله الحمل على النظير) ، إذ قال : ((وأجود هذه الأقوال ، القول الأول ؛ لأننا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصب الاسمين جميعاً ، وهي بمنزلة الابتداء ، لأنها تعاقبت نحو : ظننتُ زيداً قائماً . فكما أنّ ظننتُ عملت في الاسمين جميعاً فكذلك ما حصل محله يعمل فيهما جميعاً)) [20]، بمعنى أن (ظننت) لما عملت في الاسمين معاً ، كذلك الابتداء عمل في المبتدأ والخبر معاً ، وتابعهما أبو البركات (577هـ)، معللاً ما ذهب إليه (بعلة التلازم)، إذ قال : ((والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع بعده)) [21]، فلتلازم الخبر ، الابتداء والمبتدأ معاً ، كان الابتداء بواسطة المبتدأ ، هو العامل في الخبر .

في حين حدد ابن عصفور ما رجحه بعلة (التجرد أو التعري) ، إذ قال : ((وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم)) [22]، وهو بذلك قاس هذه العلة على ما قيل في حق المبتدأ ، فكما رُفع المبتدأ بتعريه من العوامل كذا الخبر .

وبعد عرض هذه الأقوال مع اختلاف علل الترجيح فيها ، نجد أنّ أقربها ما كان موافقاً للقياس ، إذا ما رجحنا أن الابتداء هو العامل في الخبر ، لأنّ كل ما كان عاملاً في الأول عمل في الثاني ، مثلما عمل ((ظنّ)) في الاسمين ونصبهما.

المطلب الثاني

المسائل المتصلة النواسخ

1. خبر كان من حيث التقديم وعدمه إذا كان جملة :

ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر ((كان)) عليها ، سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية ، ومنهم ابن السراج [23]، في حين ذهب الكوفيون إلى عدم جوازه[24].

رجح الرأي الأول ابن مالك (672هـ)، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة القياس على السماع) ، إذ قال : ((وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح ، لأنّه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق من الطويل [25]:

إلى ملك ما أُمّه محارب أبوه ولا كانت كليب أقاربه

أبوه ما أمّه من محارب ، فأبوه مبتدأ ، وأمّه مبتدأ ثان ، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول ، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضاً، كقولك : ما أمه من محارب كان أبوه والتوسيط أولى بالجواز : ما كان أمّه من محارب أبوه)) [26]، فاستدل بما ورد من الشعر على تقديم الخبر ، فقاسهُ على (كان) وإن لم يُسمع ، وتابعه أبو حيان (749هـ) للعلة نفسها ، إذ قال : ((لا يجيز الكوفيون كان أبوه قائم زيدٌ ، ولا أبوه قاتم كان زيدٌ ، لأن تقديم المضمر على الظاهر غير جائز ، والبصريون يجيزون ذلك ، ولم يعثروا في ذلك على نص عربي، ولكن أجازوه من طريق القياس ، وإن لم يرد به السماع ، لأن المضمر في

نية تأخير وإن تقدم)) [27]، إذ أجاز البصريون ذلك قياساً ، لأن المضمر وإن تقدم فهو في نية تأخير . وتابعهم ابن عقيل ، والسلسيلي [28].

ويُلحظ مما تقدم أنّ العلة القائمة عند المجيزين ، هي علة (القياس على السماع)، الوارد في الخبر نفسه ، فالوارد في كلامهم تقديم الخبر الجملة على الاسم (المبتدأ) ، وافترض على هذا السماع جواز التقديم لخبر كان ، فلعلة عندهم (افتراضية) غير وارد في كلامهم ، لقول ابن مالك : ((لو دخلت كان لساغ التقديم)) ، فما ذهبوا إليه ينطبق على الخبر الجملة مع المبتدأ لا مع (كان) ، فضلاً عن تكلف ما قاسوه . وكل هذا يقربنا من القول بأن الرأي الثاني هو الأقرب في المسألة .

2. تقديم خبر (ليس) عليها :

أجاز البصريون تقديم خبر (ليس) عليها ، فيما ذهب الكوفيون إلى منعه[29]، ونُسب المنع إلى سيبويه [30].

والرأي الأول ، رجحه ابن جني (392هـ)، معتمداً في ترجيحه على (علة القياس) ، إذ قال : ((ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها نفسها ، تقول: كان قائماً زيدٌ ، وقائماً كان زيدٌ ، وكذلك : ليس قائماً زيدٌ ، وقائماً ليس زيدٌ)) [31]، إذ جوّز تقديم خبر ليس عليها ، قياساً على (كان) ، فكما جاز في (كان) كذلك جاز في (ليس) .

أمّا الرأي الثاني ، فقد رجحه أبو البركات الأنباري ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة التصرف) ، إذ قال: ((والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون لأنّ (ليس) فعل لا يتصرف ، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه)) [32]. بمعنى أنّ (ليس) لما كانت غير متصرفة في نفسها ، كذلك لم تتصرف في معمولها . وتابعه ناظر الجيش (778هـ)، للعلة نفسها ، إذ قال : ((وبه أقول لأنّ

((ليس)) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي تتصرف كعسى ونعم وبئس .....)) [33]، وتابعهم الزّبيدي [34].

ونلحظ أنّ العلة التي اعتمد عليها الكوفيون ومن تابعهم في الترجيح هي (علة التصرف) ، فـ ((ليس)) إذا كانت متصرفة في نفسها أُجيز تقديم خبرها ، أمّا إذا كانت غير متصرفة فلا يتقدم خبرها عليها . وأجد أن الأخذ برأي البصريين أقرب للمسألة ، لأنّ كل دليل يمكن الأخذ به ما لم يرد نقل يخالفه ، فالمحكم هو المسموع من كلام العرب في ذلك . وما ذهب إليه كل طرف يعتمد على الدليل الفلسفي .

3. العامل في اسم ((إنّ)) وخبرها :

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في اسم إنّ وخبرها ، الأداة نفسها ، أمّا الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الاسم ، ولا تعمل في الخبر [35].

ورجّح الأول سيبويه ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة المشابهة) ، إذ قال : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)) [36]، إذ يرى أن هذه الحروف هي العاملة ، كما تعمل الأفعال فيما بعدها ، وتابعه الرضي (686هـ) ، للعلة نفسها ، إذ قال : ((ومذهب البصريين أولى ، لأنّ اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولاسيما مع مشابهة قوية الفعل المتعدي)) [37]، إذ يرى أنّ (إنّ) لما شابهت مشابهة قوية بالفعل المتعدي ، عملت في الاسم مع الخبر ، وتابعهم الفاكهي (972هـ)، للعلة نفسها ، إذ قال : ((والأصح الأول – أي رأي البصريين – لأن لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ أو الخبر والاستغناء بهما فعملهن عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعولٍ قُدِّم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية ، ولأنّ معانيها في الإخبار فكنّ كالعُمد والأسماء كالفضلات فأُعطيا إعراب العُمد

والفضلات000))[38]، إذ جعل (إنّ) تعمل في الاسم والخبر ، لما كانت بينها وبين (كان) الناقصة شبهاً كبيراً .

ونلحظ أنّ العلة التي استعملها الرضي والفاكهي هي (علة المشابهة) ، ولكنهم اختلفوا في بيان نوع المشابهة ، فالرضي جعلها مقيدة بالفعل المتعدي في حين جعلها الفاكهي بالأفعال الناقصة .

أمّا الرأي الثاني ، فقد رجحه السهيلي (583هـ) ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة الضعف) ، إذ يرى أن هذه الحروف لما كانت أضعف من الأفعال ، فلم تعمل إعمالها [39].

وأجد أنّ الأخذ بالرأي الأول هو الأقرب في المسألة ، لأنّ العامل في قياسهم مبني على عمل الفعل الذي يعمل الرفع والنصب ، وتركه يؤدي إلى مخالفة القياس، وترك الأصول .

4. دخول الفاء في خبر (إنّ) :

مذهب الجمهور وسيبويه جواز دخول الفاء في خبر ((إنّ)) و((أنّ))، واشترطوا في دخولها أن يكون موصولاً تضمن معنى الشرط ، ومنعه الأخفش (215هـ)، وذكر أن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله [40].

ورأي الجمهور ، رجحه ابن يعيش (643هـ)، مرجحاً ما ذهب إليه بـ (علة الحمل على المسموع) ، إذ قال : ((والأول أقرب إلى الصحة . وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [الأحقاف : 13] ... فأدخل الفاء في الخبر)) [41]، والأخفش حمّل الفاء في ذلك على الزيادة و ورُدّ عليه بأن الزيادة خلاف الأصل [42]، وما رجحه ابن يعيش ، رجحه ابن مالك ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة ضعف العمل)، إذ قال : ((فامتنع دخول الفاء على الخبر ، ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ ، فإنها ضعيفة العمل،

إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ولم يعمل في الحال . بخلاف كأنّ وليت ولعلّ ، فإنها قوّية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ....)) [43]، فإنّ ضعف العمل في (إنّ وأنّ ولكنّ) كان عاملاً في دخول الفاء في خبرها ، بخلاف بقية أخواتها فإنها قوّية العمل مما منعت دخول الفاء في خبرها . وتابعه السيوطي للعلة نفسها [44].

وبعد عرض أقوال العلماء مع اختلاف علل الترجيح ، نجد أن أقربها ما وافق السماع ، لكثرة الأخذ به في الأحكام القياسية ، ولاسيما إذا كان شاهد السماع قرآناً، وما حمله الأخفش على الزيادة لا يخلو من تكلّف ، لأنّ عدم الزيادة أولى من الزيادة.

5. دخول (اللام) على خبر (لكنّ) :

ذهب المبرد إلى دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ، دون سائر أخواتها ، وكانت حقها أنّ تدخل على اسمها ، ولكراهة الجمع بين مؤكدين جعلت في خبرها[45]. وتابعه في الرأي ابن عصفور[46]، فيما ذهب الكوفيون إلى جواز دخولها في خبر (لكنّ) [47].

والأول رجحه العكبري (616هـ) ، مرجحاً ما ذهب إليه (بعلة زوال المعنى)، إذ قال : ((وإنّما لم تدخل اللام في خبر : (كأنَّ وليت ولعل) لزوال معنى الابتداء والتحقيق والتوكيد إنّما يراد به تحقيق المحقق الثابت)) [48]، إذ علل زوال معنى الابتداء من بقية أخوات (إنّ) سبباً لعدم دخولها ، لما في (كأنّ) معنى التشبيه ، وفي (ليت) معنى التمني ، وفي (لعل) معنى الترجي ، وتابعه ابن يعيش للعلة نفسها ، إذ قال : ((إنّما جوزنا دخول اللام في خبر ((إنّ)) لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد ، وأنّها لم تغيّر معنى الابتداء ، فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحو : ((لزيد قائم)) وأما ((لكنّ)) فقد

أحدثت استدراكاً ، وليس ذلك في اللام)) [49]، ولاتفاق المعنى بين(إنّ) و(اللام) ودلالتهما على التأكيد دخلت اللام في خبرها ، أمّا (لكنّ) فقد دلت على الاستدراك، وهذا معدوم في اللام . وتابعهم الزبيدي ، مرجحاً ما ذهب للعلة نفسها ، إذ قال : ((وذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز وهو الصحيح ، لأنّ أصلها لام الابتداء فلا تدخل على ما لابتداء ، لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو القسم .... وعليهما لا يستقيم دخول اللام في خبر لكنّ)) [50].

إذ يرى أنّ هذه اللام لما كانت (لام الابتداء) ، امتنعت من الدخول على خبر (لكنّ) . أمّا الكوفيون ، فقد أجازوا دخولها على خبر (لكنّ) ، مستدلين بقول الشاعر [51]:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ

وما ذكروه مردود عند البصريون لأنه من القليل الشاذ ، وأنّ قائله لا يُعرف[52].

ونلحظ أن الأقرب في المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ، على الرغم من تضعيف ما ذكروه لكونه من المسموع المجهول قائله ، وهذا لا يقدح فيما ذكروه ، إذ لو صحّ ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يُعرف قائلها ، وهو ما ذكره السيوطي [53].

((نتائج البحث))

توصل البحث إلى عدد من النتائج ، يمكن عرضها على النحو الاتي :

1. اقتراب المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظة (الترجيح) ، إذ يدل على غلبة أحد الرأيين على الآخر وتفضيله بالأدلة0
2. المعنى الحقيقي للترجيح قائم عند الأصوليين على الاعتماد على النقل والقياس ، مما يجعل الرأي الراجح يرتقي إلى مستوى القبول .
3. تنوعت علل الترجيح بحسب ثقافة النحاة وتأثرهم بلفلسفة فقد يتفقون في بعضها ويختلفون في البعض الأخر0
4. من النحاة من اعتمد على علتين في ترجيح مسألة على أخرى ، إلا أنها لم تكن على كثرة .

وختاماً فإنّي أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ، والحمد لله تعالى أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على رسول الله .

الهوامش والتعليقات

(1) العين 3 / 78 .
(2) تهذيب اللغة 4 / 142 .
(3) معجم مقاييس اللغة 421 .
(4) الصحاح 1 / 223 .
(5) ينظر : أساس البلاغة 260 ، ولسان العرب 2 / 226 مادة (رَجَحَ) ، والقاموس المحيط 244 ، والمعجم الوسيط 1 / 329 .
(6) التعريفات 55 .
(7) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم 69 .
(8) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة 83 .
(9) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب : لأبي البركات الأنباري 65 – 67 .
(10) ينظر : الكتاب 2 / 126 – 127، والمقتضب 4 / 404 ، والأصول في النحو 1 / 58 .
(11) ينظر : الإنصاف : لأبي البركات الأنباري 1 / 65 .
(12) العلل في النحو 136 .
(13) شرح جمل الزجاجي 1 / 340 – 341 .
(14) الكتاب 1 / 107 .
(15) شرح كتاب سيبويه 1 / 429 .
(16) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه 99 .
(17) شرح المفصل 1 / 410 .
(18) ينظر : الإنصاف 1 / 56 .
(19) الفوائد والقواعد 159 – 160 .

(20) شرح عيون الإعراب 97 .

(21) ينظر : الإنصاف 57/1 ، وأسرار العربية 77 .

(22) شرح جمل الزجاجي 1 / 342 .

(23) ينظر : الأصول في النحو 1 / 88 .

(24) ينظر : ارتشاف الضرب 3 / 1172 .

(25) ديوانه 1 / 250 .

(26) شرح التسهيل 1 /336 – 337 .

(27) ارتشاف من الضرب 3 / 1172 – 1173 .

(28) ينظر : المساعد 1 / 262 ، وشفاء العليل 1 / 315 .

(29) ينظر : الإنصاف 1 / 147 – 149 .

(30) ذهب أبو البركات الأنباري إلى عدم ورود نص يدل على منعه أو جوازه ، وتابعه من المحدثين د. حسام النعيمي ، والدكتور طه محسن . ينظر : الكتاب 1 / 26 و 2 / 400 ، والإنصاف 1 / 147 ، والنواسخ في كتاب سيبويه 257 ، وسيبويه في شرح ابن عقيل 42 .

(31) اللمع 46 ، والفوائد والقواعد 208 .

(32) أسرار العربية 117 .

(33) شرح التسهيل 3 / 1119 – 1120 .

(34) ينظر : ائتلاف النصرة 123 .

(35) ينظر: الإنصاف1/ 160، وشرح التصريح على التوضيح: للأزهري1/ 54.

(36) ينظر : الكتاب 1 / 131 .

(37) شرح الرضي على الكافية 1 / 255 .

(38) مجيب الندا في شرح قطر الندى 236 – 237 .

(39) ينظر : نتائج الفكر النحوي .

(40) ينظر : شرح المفصل 1 / 253 ، وهمع الهوامع 1 / 351 .

(41) شرح المفصل 1 / 253 .

(42) ينظر : المصدر نفسه 1 / 253 .

(43) شرح التسهيل 1 / 314 – 315 .

(44) ينظر همع الهوامع 1 / 351 .

(45) ينظر : المقتضب 2 / 607 .

(46) ينظر : شرح جمل الزجاجي 1/ 426 – 427 .

(47) ينظر : مغنى اللبيب 1 / 306 .

(48) اللباب في علل البناء والإعراب 155 – 156 .

(49) شرح المفصل 4 / 532 – 534 .

(50) ائتلاف النصرة 172 .

(51) لم أقف على قائله ، ينظر : مغني اللبيب 1 / 306 .

(52) ينظر : المصدر نفسه 1 / 306 .

(53) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو 57 .

قائمة المصادر

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لأبي بكر الزبيدي (802هـ)، تح : د. طارق الجنابي ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 2007م .
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (749هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، ط1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998م .
3- أساس البلاغة : لأبي القاسم الزمخشري (538هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2001م .
4- أسرار العربية : لأبي البركات الأنباري (577هـ) ، تح : بركات يوسف هبود ، ط1 ، دار الأرقم ، بيروت ، 1999م .
5- الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج (316هـ) ، تح : د. عبد الحسين العنبكي ، د . ط ، د. م. د. ت.
6- الإغراب في جدل الإعراب : لأبي البركات الأنباري (577هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م .
7- الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين السيوطي (911هـ) ، تح : د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، ط21 ، د. م. د. ت.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري (577هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، مصر ، 2005م .
9- التعريفات : لسيّد الجرجاني (816هـ) ، تح : عادل أنور خضر ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 2007م .
10- تهذيب اللغة : لأبي منصور الأزهري (370هـ) ، تح : عبد الكريم العرباوي ومحمد علي النجار ، د . ط ، د . ت .

11- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : لزكريا الأنصاري (926هـ) ، تح : د. مازن مبارك ، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1411هـ .
12- ديوان الفرزدق : همام بن غالب ، تح : عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الصاوي ، 1936م .
13- سيبويه في شرح ابن عقيل : د. طه محسن ، ط1 ، دار الينابيع ، دمشق ، 2008م .
14- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : لجمال الدين ابن مالك (672هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 2001م .
15- شرح التصريح على التوضيح : لخالد الأزهري (905هـ) ، تح : أحمد السيد ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
16- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور (669هـ) ، قدم له: فواز الشعار ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1998م .
17- شرح عيون الإعراب : لأبي الحسن المجاشعي (479هـ) ، تح : د. حنا جميل حداد ، ط1 ، دار دروب ، عمان ، 2011م .
18- شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاستراباذي (686هـ) ، تح : د. أميل بديع يعقوب ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2007م .
19- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي (368هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2008م .
20- شرح المفصل : لموفق الدين ابن يعيش (643هـ) ، تح : إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2001م .

21- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله السلسيلي (770هـ) ، تح : د. عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية، المملكة العربية السعودية، د . ت.
22- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : لأبي نصر الجوهري (398هـ) ، ط5 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 2009م .
23- العلل في النحو : لأبي الحسن المعروف بالوراق (381هـ) ، تح : مها مازن المبارك ، ط2 ، دار الفكر ، دمشق ، 2005م .
24- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد، العراق، 1982م.
25- الفوائد والقواعد : لعمر بن ثابت الثمانيني (442هـ) ، تح : د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، 2003م .
26- القاموس المحيط : مجد الدين الفيروز أبادي (817هـ) ، قدم له : أبو الوفا نصر المصري ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2007م .
27- الكتاب : لأبي بشر بن عثمان بن قنبر (سيبويه (180هـ)) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مطبعة الخانجي ، مصر ، 2006م .
28- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري (616هـ) ، تح : د. محمد عثمان ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2009م .
29- لسان العرب : لابن منظور (711هـ) ، تح : عامر أحمد حيدر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2005م .
30- اللمع في اللغة العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني (393هـ) ، تح : د. سميح أبو مغلي ، ط1 ، دار البداية ، عمان ، 2009م .

31- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : لجمال الدين الفاكهي (972هـ) ، تح : محمود عبد العزيز محمود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2006م.
32- المساعد في تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل (769هـ) ، تح : د. محمد كامل بركات ، ط2 ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، 2001م .
33- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : لجلال الدين السيوطي (911هـ) ، تح : محمد إبراهيم ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر ، 2004م .
34- معجم مقاييس اللغة : لابن فارس (395هـ) ، اعتنى به : محمد عوض وفاطمة محمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 2008م .
35- المعجم الوسيط : إخراج : د. إبراهيم أنيس وآخرون ، ط2 ، دار الأمواج ، بيروت – لبنان ، 1990م .
36- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري (761هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، مصر ، 2005م .
37- المقتضب : لأبي العباس المبرد (285هـ) ، تح : حسن محمد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1999م .
38- نتائج الفكر النحوي : لأبي القاسم السهيلي (ت581هـ) ، تح : عادل أحمد وعلي محمد عوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، 1992م.
39- النكت في تفسير سيبويه : لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري (476هـ) ، ضبط : يحيى مراد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2005م .
40- النواسخ في كتاب سيبويه : د. حسام النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد ، 1977م .
41- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي (911هـ) ، تح: أحمد شمس الدين ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2006م.